

الرقابة الداخلية:

أولاً: ظروف وعوامل نشأة الرقابة الداخلية وتعريفها:

ظهرت الرقابة الداخلية كنتيجة لمجموعة من العوامل، نذكر منها:

- أ. كبر حجم المؤسسات وتعدد العمليات التي تقوم بها إضافة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات، أدى إلى صعوبة الاتصال الشخصي في إدارة المؤسسة، الشيء الذي دفع إلى الاعتماد على وسائل هي في صميم أنظمة الرقابة الداخلية مثل الكشوف التحليلية والموازنات وتقسيم العمل وغيرها.
- ب. حاجة الإدارة إلى بيانات ومعلومات دورية دقيقة.

❖ **تعريف الرقابة الداخلية:** عرفه معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي **AICPA** سنة 1984 على أنه نظام "يشتمل على الخطة التنظيمية، ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع، بهدف حماية أصوله، وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية، والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية.

ثانياً: أهمية وأهداف وحدود نظام الرقابة الداخلية:

1- أهمية الرقابة الداخلية: إن للرقابة الداخلية أهمية كبرى بالنسبة للإدارة وبالنسبة للمراجع:

أ- **الأهمية للإدارة:** تملك الإدارة عادة (3) اهتمامات تتمثل فيما يلي: التمكن من إعداد القوائم المالية وتوفير القدرة على الاعتماد على المعلومات الواردة فيها؛ تحقيق كفاءة وفعالية التشغيل؛ والتمكن من الاستجابة للقوانين والقواعد التنظيمية؛

ب- **الأهمية للمراجع:** تعتبر الرقابة الأساس الذي يعتمد عليه مراجع الحسابات الخارجي عند إعداد برنامج المراجعة، وتحديد الاختبارات التي سيقوم بها، كما أن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة الحصول على أدلة الإثبات في عملية المراجعة، وإنما يحدد أيضاً العمق المطلوب في فحص تلك الأدلة، ويوضح أيضاً الوقت الملائم للقيام بإجراءات المراجعة.

2- أهداف الرقابة الداخلية: يمكن أن نلخص أهداف الرقابة الداخلية فيما يلي:

- أ. حماية الأصول وذلك عن طريق التحقق من حماية أموال المؤسسة، أملاكها، وكذلك الأشخاص الموظفين بها والمتعاملين معها؛
- ب. تحقيق نوعية المعلومة عن طريق ضمان وإلى أقصى حد صحة مجمل المعلومات المسجلة ومراقبة صحتها وضمن مصداقيتها؛

ج. التحقق من تطبيق الإجراءات الموضوعة من طرف الإدارة واحترام القوانين و بالتالي تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة؛

د. تحقيق الاستعمال الاقتصادي والكفاء للموارد، ذلك عن طريق تحفيز تحسين الأداء وتوجيه الأعمال؛

3- حدود نظام الرقابة الداخلية: إن القيود الملازمة لنظام الرقابة الداخلية تتمثل فيما يلي:

- أ. التواطؤ بين العاملين: خاصة في القيام بالأعمال المسيئة للمنشأة ولخفاء ذلك.
- ب. إرادة الإدارة: إذ لا يمكن توقع منع أو اكتشاف الغش الذي يرتكبه أعضاء الإدارة المسؤولين في الأصل عن أعمال متابعة وضبط نظام الرقابة الداخلية بسبب سوء استعمال أي شخص مسؤول لسلطته.
- ج. التعطل المؤقت للنظام: و هذا عند حدوث سوء فهم أو إهمال أو نزاعات أو إجهاد لدى العمال.

ثالثا: أنواع الرقابة الداخلية:

- 1- الرقابة المحاسبية:** ويقصد بها الوسائل والاجراءات تتبناها الادارة لغرض توفير المعلومات المحاسبية الصحيحة كاستخدام نظرية القيد المزدوج و إجراء قيود التسوية و اعداد القوائم المالية.
- 2- الرقابة الإدارية:** وهي الوسائل والاجراءات التي تتبناها الادارة لغرض رفع الكفاءة التشغيلية وضمان الالتزام بالخطط والسياسات الموضوعة من قبل الادارة ومن اساليب الرقابة الادارية :استخدام الموازنات التخطيطية ، دراسات الجدوى الاقتصادية.
- 3- الضبط الداخلي (الرقابة الحمايية):** ويقصد به اجراءات الرقابة التلقائية للمحافظة على أصول المشروع. من وسائل الضبط الداخلي: إجراءات تقسيم العمل، اجراءات المحافظة على الاصول .

رابعا: إطار ومكونات الرقابة الداخلية:

- 1- مناخ الرقابة:** وهي الأجواء السائدة داخل المشروع و التي تتأثر بفلسفة الإدارة ومدى إدراكها لأهمية الرقابة.
- 2- نظم المعلومات والاتصالات:** يشمل هذا العنصر النظام المحاسبي والأنظمة الإدارية الأخرى ويفترض تحليل مكونات كل نظام وتحديد كل الضوابط الرقابية التي ترتبط بهذه المكونات.
- 3- أنشطة وإجراءات الرقابة الداخلية:** تشمل هذه الأنشطة ما يلي:

أ- إجراءات تقسيم العمل بين الموظفين وتفويض الصلاحيات.

ت- إجراءات المحافظة على أصول المشروع من حيث تحديد الأماكن المناسبة لحفظها والتأمين عليها ضد المخاطر التي تتعرض لها والقيام بعملية جردها والقيام بعملية صيانتها.

ث- إجراءات المحافظة على المستندات والسجلات من حيث طريقة الحفظ وعدد النسخ وأماكن الحفظ ومدة الحفظ حسب القوانين.

ج- وجود جهاز تقويمي مستقل يتولى تقييم أنشطة الرقابة الداخلية ومدى الإلتزام بها، مثلا جهاز التدقيق الداخلي.

4- تحليل المخاطر: يفترض أن يتم تحليل المخاطر التي ترتبط بكل نشاط من الأنشطة في داخل المشروع وعلى هذا الأساس يتم تصميم الاجراءات الرقابية التي تحد من هذه المخاطر.

5- الاشراف أو السيطرة: أي ضرورة وجود جهات تتولى متابعة مدى تنفيذ العمل حسب ما صمم له أو متابعة مدى الحاجة إلى تعديل الاجراءات التي تم تصميمها وتتم عملية الاشراف من قبل الادارة.

خامسا: مقومات نظام الرقابة الداخلية:

لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية لا بد من وجود نظام رقابة داخلية فعال ومتكامل يعتمد على المقومات التالية:

- أ. خطة واضحة للوظائف التنظيمية مشتملة على تحديد للصلاحيات والمسؤوليات لكل وحدة تنظيمية؛
- ب. نظام مالي سليم ومتكامل يشتمل على إجراءات واضحة لاعتماد وتسجيل العمليات والمحافظة على الأصول المؤسسة وسجلاتها.
- ج. نظام للإشراف والمتابعة لجميع أنشطة المنشأة مشتملا بصفة أساسية على نظام المراجعة الداخلية و يتميز بالثبات؛
- د. توفر موظفين أكفاء ومخلصين ضروري لنجاح تنفيذ نظام الرقابة الداخلية؛

سادسا: إجراءات ومراحل تقييم نظام الرقابة الداخلية

1-المرحلة الأولى: مرحلة جمع المعلومات لفحص نظام الرقابة الداخلية: ويتم جمع هذه المعلومات إما من خلال اسلوب المقابلات او من خلال الوثائق التي يحصل عليها المدقق أو من خلال ملاحظاته ومشاهداته.

2-المرحلة الثانية: فحص نظام الرقابة الداخلية وتوثيق ذلك:

❖ يتم من خلال هذه المرحلة فحص وتقييم نظام الرقابة باعتماد مجموعة من الأساليب منها:

أ- الأسلوب الوصفي للرقابة الداخلية: يقوم المراجع حسب هذا الأسلوب بتحضير قائمة تحتوي على عناوين الأنظمة الفرعية للرقابة الداخلية، ويقوم بتوجيه الأسئلة للموظفين المسؤولين عن أداء كل عملية، فبذلك يتوضح للمراجع كيفية سير العملية والإجراءات التي يمر بها والمستندات التي تعد من أجلها والدفاتر التي تسجل بها.

ب- أسلوب خرائط التدفق: هنا يقوم المراجع بفحص كل دورات الاستغلال والتي تبدأ بقراءة كتيب الإجراءات الداخلية في حالة وجوده بالمؤسسة، و الهدف من هذا هو معرفة الحقيقة حول القنوات التي تمر بها المعلومات و المعطيات انطلاقا من حدوث صفقات مع طرف ما إلى حد تسجيلها محاسبيا و تقييدها.

ج- أسلوب قوائم الاستقصاء: وتسمى كذلك قوائم الاستبيان، حيث تقوم بعض المؤسسات أو مكاتب المحاسبة و المراجعة بتحضير قائمة نموذجية تشمل مجموعة واقعية من الأسئلة و التي تتناول جميع نواحي النشاط داخل المؤسسة، ثم يقوم المراجع بتوزيع هذه القائمة من الأسئلة على الموظفين لتلقي الإجابات عليها و من ثم تحليلها للوقوف عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة.

❖ بعد ذلك، يتم توثيق فحص نظام الرقابة الداخلية من خلال استخدام عدة وسائل منها: التقرير الوصفي، خرائط النظم أو المخططات الانسيابية والملخص التذكيري.

3-المرحلة الثالثة: مرحلة كتابة التقرير: بعد المرحلتين السابقتين، يقوم المدقق بكتابة التقرير يحدد فيه نقاط الضعف للرقابة الداخلية ويعتبر التقرير واحد من أوراق عمل المدقق الأساسية التي يتم على أساسها تحديد حجم العينة ويمكن للمدقق أن يزود العميل بنسخة من هذا التقرير لكي يستطيع أن يتجنب نقاط الضعف في السنوات القادمة.

سابعا: العلاقة بين الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية:

تعتبر المراجعة الداخلية من العناصر الهامة في نظام الرقابة الداخلية فهي تعمل على تطويره وتحسينه، واستخراج نقاط الضعف والقوة الموجودة فيه.

كما تلعب المراجعة الداخلية دورا هاما في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية إلى حد مساهمتها في وصول هذه الأنظمة إلى مستوى هام من الفعالية، بالنظر إلى التفويض الذي أعطى لها من قبل الإدارة العامة لمتابعة ومراقبة سير هذه الأنظمة.